وعكست السياسة الهجومية والصدامية التي انتهجها الاردن تجاه م.ت.ف. طريقة العاهل الاردني الخاصة في استغلال الظروف المواتية. فاذا كان من غير الممكن، في وقت سابق، قول «لا» واضحة لأنشاء المنظمة، فانه آن الأوان لأن يقول الملك حسين هذه الـ «لا» بوضوح لرئيس المنظمة، في وقت كانت تعاني م.ت.ف. من وطأة عودة الخلافات العربية الى سابق عهدها، وفي وقت بدأ موقف الشقيري داخل المنظمة ذاتها يزداد حراجة، بسبب الانسحابات التي قامت بها حركة القوميين العرب من اجهزة المنظمة.

ولقد أدرك الملك حسين، أيضاً، امراً في غاية الخطورة، خلال القمة العربية الثالثة، وهو ان الرئيس المصري لم يعد يملك الهيبة التي تجعل معارضته مغامرة غير مأمونة عواقبها. وهكذا، فهم حسين طبيعة المسار السياسي في المنطقة الذي بدأ عشية انعقاد القمة العربية في الدار البيضاء، في أيلول (سبتمبر) ١٩٦٥، حين ذهب عبد الناصر الى جدة لتوقيع اتفاقية جدة الشهيرة، التي تم، بموجبها، موافقة مصر على سحب قواتها من اليمن. فقد بدا ذلك نوعاً من الهزيمة للرئيس المصري. وبتواجد الظروف المواتية عربياً، كشف العاهل الاردني عن اوراقه، بصراحة. فضعف زعامة عبدالناصر، وخلافاته مع سوريا، والانقسام داخل م.ت.ف. وفرت للاردن الفرصة المناسبة لأن يهاجم المنظمة، ويضعف أية آثار أو انشطة لها في الجزء الاعظم من الاراضي الفلسطينية، حيث بقي نشاطها محصوراً ومقتصراً على فرعها القوي في قطاع غزة.

كان الشقيري الذي تنقل، قبل ان يأتي الى منصبه الجديد، في مناصب دبلوماسية عدة، يدرك، بدوره، طبيعة الظروف التي رافقت واسهمت في دخوله، شخصياً، بداية العام ١٩٦٤، قاعة مؤتمر القمة العربي، جنباً الى جنب مع الملوك والرؤساء العرب. فقد كان على علم بكلمة السر في كل ما حدث خلال السنوات الثلاث التي سبقت انعقاد القمة، وهي ان العد العكسي لانحسار الموجة القومية، التي كان عبدالناصر يرمز اليها ويجسّدها، قد بدأ بالفعل. وكدبلوماسي، لم تغب عن باله دلالة «الواقيعة الجديدة» في لغة عبدالناصر؛ بيد انه ادرك ان مصر تعطيه جداراً يستند اليه؛ اما الصراع من اجل فرض الوجود، فان عليه، وحده، ان يتدبر أمره.

وفي ظل هذا التحول الذي يصعب التكهن بمآتيه السياسية المقبلة، اختار الشقيري الاعتدال في اللغة، في مقابل الانزلاقة في الخطاب السياسي الناصري نحو الوضوح. وتشبث بالغموض، بصورة متعمدة، من أجل الابتعاد من التفاصيل ما أمكن. كان يعي، هو الآخر، مغزى الصياغات الطنانة، التي تضمنتها بيانات القمم العربية، بشأن دور المنظمة؛ وقبل ذلك حدود التوازنات الهشة، في العالم العربي، القابلة للتبدل والتغير في أي لحظة.

كان عليه ان يعطي الافكار السياسية المتناقضة لمسة برّاقة، مطمئنة، في سعيه الى توظيف التناقضات لصالح تحقيق الهدف الاساسي، والوحيد، الذي وضعه نصب عينيه، وهو يتمثل في الاحتفاظ بدور ووجود م.ت.ف. على المسرح السياسي في المنطقة، وتأمين الاعتراف بضرورتها وشرعيتها؛ ولا يقلل من هذه الشرعية، من وجهة نظره، انها «ولدت على فراش مؤتمر القمة العربية واسيرة للظروف العربية»[١١]، كما صرح بذلك الشقيري مراراً. بل ربما لهذا الاعتبار كان يولي هذه المسألة اهتمامه الاكبر، باعتبار ان سلاح الشرعية العربية هو الاساس في اكتساب مشروعية المنظمة تجاه الرأي العام الفلسطيني، والدولي؛ كما انها تمثل الورقة القوية، الوحيدة، ربما، لمواجهة خصومه في العالم العربي، ولا سيما الاردن. وهكذا وضع الشقيري تمييزاً بين الهدف الاساسي والممكن